

أسماء الأجناس بين الاستغراق والشمول والإفراد والجمع

The names of the genera between generality, inclusion,
singularity, and plural

الصدّيق قوري أستاذ محاضر أ

الجزائر قسم اللغة والأدب العربي - جامعة يحي فارس - المدية

عضو مخبر الدراسات المصطلحية والمعجمية ، جامعة المدية

sedikgouri@gmail.com

تاريخ النشر: 2025/06/07

تاريخ القبول: 2025/05/24

تاريخ الإرسال: 2025/02/10

الملخص:

نسعى في هذا البحث لبيان أنّ أسماء الأجناس رغم الإفراد في صيغها فهي أعمّ وأشمل وأتمّ معنى، فقد تستغرق وتعمّ وتشمل جميع الأفراد ولو دخل الجمع مكانها لكان مقتضاه التقييد والتحديد لا الإطلاق الذي دلّت عليه ، وذلك لأنّ من بين معاني العام الاستيعاب والاستغراق.

الكلمات المفتاحية: اسم الجنس ، النكرة ، الشمول ، الإفراد ، الجمع .

Abstract:

In this research, we seek to show that the names of the types, despite the singularity in their forms, are more general, comprehensive, and complete in meaning. They may include, be

general, and encompass all individuals. If the plural were to enter in their place, it would require restriction and specification, not the absoluteness that they indicate. This is because among the meanings of the general are comprehensiveness and absorption .

Keywords: Gender noun, indefinite noun, inclusive, singular, plural .

مقدمة:

لا يخفى أنَّ اللفظ إمَّا أن يوضع لشيء بعينه أو لا ، فإن وضع لشيء بعينه فهو اسم الجنس، ويسمى نكرة إذ " رجل " موضوع لزيد وعمرو لا على جهة التعيين، وإنما على البذل وكذلك ما أشبهه ، وإن كان لشيء بعينه فلا يخلو إمَّا أن يصح إطلاقه على غيره أو لا، فإذا لم يصح إطلاقه على غيره فهو العَلَم ، وإن صحَّ فهو المعرفة .

لا يخفى أنَّ المراد بالجنس: " الضرب من الشيء ، وهو أعمّ من النوع ومنه المجانسة والتجنيس " .

و اسم الجنس أغلب ما يكون عند النحاة والمناطق والأصوليين مرفوقاً باللام التي للجنس والاستغراق لا لفرد مخصوص أو للعهد والحضور الذهني أو اللفظي ، وما إن يجرد منها (أي اللام) يصطلح عليه بمفهوم " النكرة " ، فما حد اسم الجنس؟ وما أوجه دلالاته؟ وما أنواعه ؟ وما الذي تفيد الألف واللام الداخلة عليه ؟ ومتى يستغرق ويعمّ فيغني عن الجمع؟

جاء في كتاب الشكل والدلالة : "يشترك النحو في استعمال اسم الجنس مع علمي المنطق وأصول الفقه ... فمعناه في المنطق : "المقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو ؟ وهو في أصول الفقه : "عبارة عن كُليّ مقول على كثيرين مختلفين بالأعراض دون الحقائق " وأما معناه في النحو ، فالمشهور عند النحاة أن اسم الجنس هو الموضوع للحقيقة أو الماهية من حيث هي . وقد اختار ابن الحاجب أنه هو الموضوع للماهية مع وحدة لا بعينها ، ويسمى فرداً منتشراً " أي أنه هو الموضوع للماهية مع مراعاة النظر إلى فرد مطلق غير محدد من أفراد هذه الماهية وبعبارة أخرى نقول إن اسم الجنس في رأي ابن الحاجب: هو ما علق بشيء لا بعينه ¹ ، ومثال ذلك : رجل وعلم ، فبناءً على ما سبق كل من هذين خالٍ من أي دلالة أخرى غير حقيقة الرجل وحقيقة العلم وهذه الحقيقة بالنسبة للرجل مثلاً هي الذات باعتبار الذكورية والإنسانية .²

وبالتأمل في التعريفات نجد أن النكرة أعم وأشمل من اسم الجنس لأنها تضم اسم الجنس باعتبار تقاسيمه من حيث الدلالة والعدد والتعيين ، وتضم ما ليس باسم جنس ولكن يعدّ نكرة وذلك مثل تفاحة وتمر وطفلة وزيتونة وغيرها مما يصلح أن يكون واحداً لاسم الجنس الجمعي ، فإن التمرة والنخلة وغيرها من هذا القبيل لا تصلح أن تكون اسم جنس لما تحلّى بالألف واللام وإنما اللام فيها ينصرف مدلولها إلى التمرة الواحدة المعروفة من القبيل الذي هو اسم الجنس وهو التمر والنخيل والطفل والزيتون ما لم تكن اللام فيه للعهد.

2. تقسيم اسم الجنس باعتبار الدلالة والعدد والتعيين :

2.1. باعتبار الدلالة :

ينقسم اسم الجنس إلى قسمين أساسيين: اسم عين واسم معنى.

2.1.1. اسم الجنس الدال على العين

وهو ما يقوم بنفسه ويكون أمةً في أفرادها التي لها جواهر تقوم بها وهو يضم ويشمل ويستغرق كل فرد يندرج تحته، فهو إذاً تستطيع أن تتصوره بذهنك وليس لك أن تقف عليه حسيّاً وإنما تتحقق أفرادها في الصورة المحسوسة التي لك أن تقف عليها ، فالحصان مثلاً هو جنس لكل حصان بأي صورة وأي نوع وأي لون كان .

وأمثلة اسم العين بهذا المعنى: الفرس، الإنسان والأسد ، الدرهم ، الطعام، الدم ، الطفل ، ولكن من هذه الأجناس ما يصح أن يقع موقع المنكور منها ، ومنها ما لا يصح والعبرة في ذلك بقابلية شمول الأنواع وتأثير القرائن اللفظية والذهنية .

فلا يصح أن يقع "كل الرجل " مكان "كل رجل " ولا "كل الإنسان " مكان "كل إنسان " ولكن تستطيع أن تجعل "كل الدرهم " و"كل الطعام " مكان المنكور من هذين الجنسين فأما كل الرجل فلا تحلّ محلّ كل رجل ، لأنّ اللام ليست للجنس المستغرق لكل واحد من أفرادها وإنما هي مستغرقة لخصائص الأفراد ولذلك لا مناص من إردافها بمميز ليتضح ما استغرقت من خصائص الأفراد كقولك: "زيد كل الرجل علماً " أي الكامل في هذه الصفة بمعنى أنّه اجتمع فيه كل ما تفرق في غيره من حيث كماله في العلم ، ولا اعتداد بعلم غيره لقصوره عن رتبة الكمال³ ، وكذا الإنسان فالقول نفسه يصدق عليه.

ولكن إذا أردت التعريف في قولك : "كل رجل" قلت : "كل الرجال" وفي "كل إنسان" قلت " كل الناس" ولا يجوز هنا كل الإنسان و" كل الرجل"⁴ ، وذلك لأنه "كل رجل" في معنى: " كل أحد " وتلخيصه : " كل الرجال " إذا كانوا رجالاً رجالاً على حدّ قولك : " كل اثنين" أي إذا كانوا اثنين اثنين وكقولك: "هما خير اثنين في الناس " أي "هما خير الناس " إذا كانوا اثنين اثنين .

ف نجد أننا متى أردنا التعريف في قولنا " كل رجل " و " كل إنسان " لم يكن هناك بدّ من المآل إلى الجمع المحلّي باللام المفيدة لاستغراق الأفراد وشمولها ، وهو قولنا: "كل الرجال" و"كل الناس" ولو أدخلناها على المفرد المنكور (رجل ، إنسان) لكانت لاستغراق خصائص وصفات الأفراد كما بيّنا قبل قليل .

أما الإشكال الذي قد يطرأ فهو: لِمَ امتنع في : " كل رجل " و " كل إنسان " و " كل الرجل " و " كل الإنسان " ، ولم يمتنع في " كل الطعام " استغراق اللام وشمولها للأنواع ؟.

قال المرزوقي في قوله تعالى : " كل الطعام كان حلاً لبني إسرائيل " [سورة آل عمران الآية 93] ، لأن الطعام في شموله لأنواع كالناس في شموله لأنواع [يقصد أفراد وآحاد الناس] ، وقد جوّزنا أن يقال : "كل الناس" وإنما امتنعنا من أن يقال : " كل الرجل وكل الإنسان"⁵ لغرض استغراق وشمول الأنواع .

وتجد مثل هذا في قوله تعالى في سورة النور : "...أو التابعين غير أولي الإربة من الرجال أو الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء ..." [سورة النور - الآية 31]، فانظر إلى قوله تعالى كيف جمع الرجال وأدخل عليها الألف واللام لما أراد استغراق أفراد جنس الرجال ولم يدخلها على المفرد لئلا يستغرق خصائص وصفات جنس الرجل وجعلها مستغرقة لجميع جنس الأطفال رغم إدخالها على المفرد ، وأعقبها بالاسم الموصول " الذين " الدال على الجمع لتكون قرينة لصرف اللبس. وقد أشار إلى هذه الفائدة البديعة أبو القاسم السهيلي ولكن في آية غير هذه ، وهذا نص قوله : " وأما قوله تعالى : " نُخرجكم طفلاً " [سورة غافر - الآية 67] بلفظ الإفراد، وقال في موضع آخر: " وإذا بلغ الأطفال منكم الحلم " [سورة النور - الآية 59] ، فالأحسن في حكم البلاغة أن يُعبّر عن الأطفال الرضع بالطفل في الواحد والجميع لأنهم مع حدثان الولادة كالجنس الذي يقع على القليل والكثير بلفظ واحد ، ألا ترى أن بدأ الخلق طين ثم

مَنِيٍّ والمَنِيَّ جنس لا يتميز بعضه من بعض فلذلك لا يجمع وكذلك الطين ثم يكون الخلق علقا وهو الدم فيكون ذلك جنسا ثم يخرجهم الله طفلا أي جنسا تاليا للعلق والمَنِيَّ لا يكاد يتميز بعضهم من بعض إلا عند آبائهم ، فإذا كبروا وخالطوا الناس وعرف الناس صورهم بعضهم من بعض فصاروا كالرجال والفتيان قيل فيهم حينئذٍ أطفال ، كما يقال رجال وفتيان⁶ ثم قال بعدها مؤكداً هذا الغرض : "ويقوي هذا الغرض الذي صمدنا إليه في الطِّفْلِ قول رجل من بني مَجَاعَة لعمر بن عبد العزيز ، وقد سأله : هل بقي من كهول بني مجاعة أحد ؟ قال : نعم ، وشكير كثير فانظر كيف قال : الكهول وجمع وقال في الصغار : شكير كما تقول : حشيش ونبات فتقرّد لأنه جنس واحد والطفل في معنى الشَّكِير ما داموا رُضْعاً حتى يتميزوا بالأسماء والصور عند الناس ، فهذا حكم البلاغة ومساق الفصاحة فافهمه"⁷.

ولقد أجمع أهل اللغة وجمهور الأصوليين على أن الألف واللام في اسم الجنس ما لم تكن للعهد تكون موجبة للعموم و الاستغراق . ويؤيده قولنا : أَهْلَكَ النَّاسَ الدِّينَارُ والدِّرْهَمُ " لأنه لم يعتمد في إفادته الكثرة و الاستغراق و الشمول على شيء قبله كما ذكرنا في النكرات من استفهام أو جزاء أو نفي أو نهي ولأنه لم يدل على محسوس مدرك معهود وإنما دلّ على معلوم معقول ومن ثمة فقد تعرّى مما يخصه فيجب أن يكون متناولاً للجنس ، مستغرقاً له وإضافة إلى ذلك دالاً على أن الألف واللام من شأنها التعريف اللفظي لا المعنوي " لأنه معرفة لفظاً نكرة معنى ومما يدل على أنه يراد به العموم والاستغراق لكل أفراد الجنس جواز استثناء الجماعة منه قال تعالى : "والعصر إن الإنسان لفي خسر" نصّ الرِّجَاج كما جاء في كشف الأسرار : " أن الإنسان في قوله تعالى "الآية" بمنزلة قوله الناس"⁸.

ثم جاء الاستثناء منه في الآية عقبها بقوله تعالى : "إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وتواصوا بالحق وتواصوا بالصبر" [سورة : العصر]، وكما يجوز أن يوصف اسم الجنس الدال على النوع المحلّى بالألف واللام بالجمع ويخبر عنه به كذلك كقولك : " أَهْلَكَ النَّاسَ الدِّينَارَ الصَّفَرُ والدِّرْهَمُ الْبَيْضُ " وفي نحو قوله تعالى : " أو الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء " [سورة النور- الآية 31] .

ولكن الألف واللام وإن لم تكن لمعهود لفظي أو ذهني لا تقيد الاستغراق على الإطلاق فقد تقيد الأفراد كقولك : "خرجت فرأيت الأسد " وتعرفه هذا التعريف ولكنك لا تريد تكثيراً ولا استغراقاً للجنس وإنما مقصودك أنك رأيت واحداً من هذا الجنس من غير تعيين ولا تخصيص كأن تقول : "خرجت فرأيت أسداً"

وجاز هذا ولم يجز في مثل قولك: " خرجت فرأيت الإنسان بَدَل فرأيت إنساناً " لأن هذا النحو من المفردات يشابه النوع في أنه "ليس بمعهود حساً كما أن النوع ليس كذلك وكأنك قد وضعت الجنس (الأسد) موضع المفرد (أسد) لوقوع الاسم عليه كوقوعه على الجنس ، ولأن العام يستعمل في موضع الخاص ومثله ما يستعمل من لفظ الجمع في موضع المفرد كقولك لمن ملك عبداً أو وهب ديناراً : " صِرْتُ تملكُ العبيد وتهب الدنانير " وإن لم يكن ما وهبه أو ملكه إلا واحداً.

فلا فارق بين قولك: " خرجت فرأيت الأسد " وقولك : " خرجت فرأيت أسداً " إلا التعريف وكذلك انتظار السامع منك صفة للمنكور منهما فإن سَكَتَ ولم تصفه فإنَّ السامع أن يفهم أن قصدك إلى واحد من الجنس غير معين ولا موصوف ولكن السامع في المعرف "الأسد" يعلم القصد إلى الواحد من الجنس ولا ينتظر الصفة التي يجوز مجيئها مع النكرة وعلى هذا فاللام هنا وأمثاله للتخصيص وليست للاستغراق.

أما الإجماع - كما أسلفنا - على أن الألف واللام موجبة للعموم والاستغراق إلا أن تصرف عنه بقرائن لفظية أو ذهنية فتصير حينئذ للعهد. وقد ذهب الجمهور في مثل قوله تعالى : " والسَّارِق والسَّارِقَة فاقطعوا أيديهما " [سورة المائدة الآية 38] و " الزانية والزاني " [سورة النور الآية 02] و " النخل باسقات " [سورة ق الآية 10] و " الخيل والبغال والحمير " [سورة النحل الآية 08] وقوله تعالى : " هو الذي جعل لكم الليل لتسكنوا فيه والنهار مبصراً " [سورة يونس الآية 07] و "يا أيها الناس " و "الحمد لله رب العالمين " [سورة الفاتحة الآية 02]

فأما الزانية والزاني والسارق والسارقة وما شابهها من أسماء الفاعلين والمفعولين كقولهم الكافر والمسلم والمؤمن والمكرم والمؤهوب والموعود وغيرها فاللام فيها لاستغراق كل الجنس وشموله لأن اللام فيها موصولية بمعنى "الذي" أو "التي" بحسب الجنس ومن ثمة فـ " الزانية والزاني " موضوعة في موضع التي زنت والذي زنى وكذا السارق والسارقة بمعنى الذي سرق والتي سرقت وهلم جرا.. والدليل على أسماء الفاعلين والمفعولين مع "ال" الموصولية في قوة الفعل أنه يجوز عطف الفعل عليها.

فانظر الى قوله تعالى حيث عطف الفعل " فأثرن " على أسماء الفاعلين: " العاديات والموريات والمغيرات " لما كانت في معنى اللاتي عدون ضبحا و وارين قدحا وأغرّن صبحا كما في سورة العاديات: "والعاديات ضبحاً فالموريات قدحاً فالمغيرات ضبحاً فأثرنا به نقعاً فوسطن به جمعاً" [سورة العاديات الآية 1-5] .

وقوله في سورة الحديد: « إِنَّ الْمَصْدَقِينَ وَالْمَصْدَقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا » [سورة الحديد الآية 18] ، فهو بمثابة قوله لو قال " إن الذين تصدقوا وتصدقن وأقرضوا الله قرضا حسنا".

قال المرزوقي رحمه الله: "واعلم أنّ قولهم " الفاسق والزاني " موضوع موضع " الذي فسق وزنى " والألف واللام فيه بمعنى الذي، وهذا لأنّ الفعل لما لم يكن موضوعاً للتخصيص، بل كان موضوعاً لأن يكون خبراً مفيداً لا غير⁹، امتنع مما وروده للتخصيص كالإضافة والألف واللام لكنهم لما جعلوه - أعني الفعل - من تمام الذي أحبّوا أن يتناوله التخصيص أيضا فنقلوه إلى اسم الفاعل، ونووا بالألف واللام فيه، وإن كان مجيئه في أصل الكلام للتخصيص فقط ،عنى الذي كان يحتمله الفعل في صلة الذي ليتمّ الألف واللام باسم الفاعل كما تمّ ذلك الفعل"¹⁰.

وكما أن "الذي" إذا لم يقترن به ما يخصه بواحد بعينه انصرف إلى الجنس فيدل على استغراقه وشموله ما يدل في اسم الجنس لا فصل بينهما، ويقرب أمره تضمنه لمعنى الجزاء جاء في كشف الأسرار: (ونظير كلمتي "من" و "ما" كلمة "الذي" فإنها مبهمة مستعملة فيما يعقل وفيما لا يعقل ، وفيها معنى العموم على نحو ما في الكلمتين حتى إذا قال: "إن كان الذي في بطنك غلاما" كان بمنزلة قوله: "إن كان ما في بطنك غلاماً" وكذا حكم الألف واللام بمعنى "الذي" حتى لو قال لعبيده: "الضارب منك زيدا حرّ". أو قال لنسوته: "الضاربة منك زيدا طالق" فالذي ضرب منهم يعتق وكذا التي ضربت تطلق ، لأن " الألف واللام " بمعنى " الذي والتي " معروف في كلام العرب كذا في كتاب "بيان حقائق حروف المعاني"¹¹.

فلما كانت الألف واللام الموصولية في اسم الفاعل والمفعول بمعنى الذي والتي وكان حكم الذي إذا لم يقترن بما يخصه بواحد بعينه حكم "من" و "ما" في استغراق جميع الجنس صح أن يستعاض عن اسم الفاعل والمفعول "بمن" والفعل بعدها ومن ثمة كان قوله تعالى: « السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما

« بمثابة قوله لو قال : "من سرق فاقطعوا يده" وكذا في سورة النور: من زنى فاجلدوه ثمانين جلدة ، ولا يخفى على أحد عموم وشمول "من" في هذا الموضع واستغراقها لكل سارق وزان إلا ما استثناه الشرع.

2. 1. 2. اسم الجنس الدال على معنى:

ويقصد به المصدر وما يشبهه مما يدل على الحدث كأكلٍ وضربٍ وسوادٍ فهذا عرض ليس له جوهر قام به، وصيغته صيغة المفرد ودلالته على الحدث مجرداً من الزمان والمكان والفاعل والعدد، فالمصدر المعروف "رَكُضٌ" مثلاً لا يدلّ على زمن الرُّكُض ولا مكانه ولا فاعله ولا عدد الراكضين ولا على جنسه أذكر أم مؤنث، يضاف إلى ذلك كله أن حدث المصدر ذهني ، أي هو معنى مجرد لا ذات حسية مجسمة فهو لا يدرك بالحواس لأنه غير محدد النوع و الكمية و الماهية "فالضرب" مثلاً يتناول أفراد وأجزاء من أولها إلى حيث انتهت وبلغت مستغرقاً إيّاها وشاملاً لها، واكتفوا له بذلك الاسم في تمييزه عما يخالفه من الأكل والشرب والجري وغيرها، ولذلك لم يجمعوه ولم يثنّوه وتركوه على إفراده، لأنهم صاغوه بشرط أن يفيد ما وضع له بالغاً ما بلغ وكيف تزايد وتناقص، وبهذا المعنى يفيد الإطلاق ويستحيل تقييده وتحديد.

جاء في المغني الجديد في علم الصرف " دلالة المصدر تشبه دلالة الاسم حين يدل على جنس أو على مفهوم عام فحين نقول "بيت" يتكون لدى السامع مفهوم مجرد عن البيت غير محدد بالمادة التي تكونه كأن تكون حجراً أو اسمنتاً أو خشباً، وغير محدد بحجم خاص كأن يكون كبيراً أو صغيراً أو غير مقيد بمواصفات خاصة كأن يكون مزينا أو مجرداً من أدوات الزينة أو كأن يكون ضمن حديقة أو في الشارع ، ومثل ذلك الأسماء: (طاولة، كتاب، مدرسة، إنسان)¹² .

وأنت ترى أنه اعتبر المصدر قسيم اسم الجنس فشبهه به ولم يعتبره اسم الجنس ولكن الأصح - في اعتقادنا - أن المصدر هو اسم جنس دال على معنى لا عين.

قال السهيلي: " أما الفعل أو ما فائدته كفاءة الفعل من المصادر فلا يجمع ولا يثنى...لأن المصادر كلها جنس واحد من حيث كانت عبارة عن حركة الفاعل والحركة تماثل الحركة ولا تخالفها بذاتها"¹³.

ودليل كون المصدر واقعاً للجنس وشاملاً له مجيئه بصيغة الإفراد دون الجمع مُحلّى بلام الجنس ليعم الجنس كله لا ينقص منه شيء قوله تعالى في سورة الفاتحة: « الحمد لله ربّ العالمين » [سورة الفاتحة الآية 2] ، قال ابن القيم - رحمه الله - : " ولذلك قال سبحانه: " الحمد لله " بلام الجنس المفيدة للاستغراق، فالحمد كلّ له إمّا ملكاً وإمّا استحقاقاً، فحمده لنفسه استحقاق وحمد العباد له ، وحمد بعضهم لبعض ملك له ، فلو حمّد هو غيره لم يسغ أن يقال في ذلك "الحمد ملك له" ، ولم يسغ أن يضاف إليه على جهة الاستحقاق وقد تعلق بغيره"¹⁴ ، أي أنّه إذا حمّد الله فلانا فقد نال ذلك الشخص واستحق من جنس الحمد فلا يكون جنس الحمد كله لله وحده، ولذلك لا يقال أبداً حمد الله فلانا من مَلَكٍ أو رسول أو صالح وإنما يقال أثنى الله على عباده الصالحين مثلاً.

أو يقال مدح الله المتصدقين في كتابه ، والثناء والمدح ليسا كالحمد. وفيما يلي تفصيل في مسألة جمع المصدر لاختلاف أنواعه أو أن المفعول المطلق هو الذي يجمع .

أمّا في كون المصدر أجمع أم لا ، فقد ذهب النحاة إلى أن الأصل في المصدر ألا يجمع لأنه يكون مبهماً غير محدد النوع والماهية والكمية ويساوي - من ثمت - معنى فعله من غير زيادة ولا نقصان ، وإنما يذكر لمجرد التأكيد نحو: "قمت قياماً" ، و "ضربت اللص ضرباً" ومن ثمة لا يجوز تثنيته ولا جمعه لأن المؤكد بمنزلة تكرير الفعل ، فبدل قولك : قمت قمت تقول قمت قياماً، والبدل من فعله بمنزلة الفعل نفسه(لأن البدل بمنزلة المبدل منه) ولهذا قالوا "إيماناً لا كُفراً"، "سمعاً وطاعة" ونظرائها وعلى هذا عومل المصدر معاملة فعله في عدم التثنية والجمع.

قال سيبويه: "واعلم أنّه ليس كل جمع يجمع كما أن ليس كل مصدر يجمع كالأشغال والعقول و الحلو والألباب، ألا ترى أنك لا تجمع الفكر والعلم والنظر"¹⁵.

ثم فهم النحاة من بعد سيبويه أن من المصادر ما يجمع إذا كان مبيناً للنوع أو العدد ولا يجمع المبهم منه الذي يكون لمجرد التوكيد نظراً للإبهام الحاصل فيه و لأنهم قد قصدوا به معنى الجنس(لا الأفراد) فهو يدلك بنفسه على القليل والكثير ولهذا لا فائدة في جمعه أو تثنيته فلا يقال "وعدتك وعوداً" ولا "شربت شروباً".

أما ما بين النوع أو العدد نحو: "جلست جلسة أو جلست جلسة" فهذا اعتبروه مصدرًا ولم يعتبروه مفعولاً مطلقاً.¹⁶ ومن ثمة أجازوا جمعه وهو حقا يجمع لكنه في هاتين الحالتين ليس مصدرًا كما ذهب إلى ذلك السهيلي. حيث يرى أن الأفعال العامة مثل عملت وفعلت إذا عملت في أسماء مشتقة منها فهذه الأسماء ليست بمصادر مؤكدة لها بل هي مفعولات مطلقة مشتقة من ألفاظ هذه الأفعال مثل: "الأعمال والأفعال والأحلام" التي هي جموع للْعَمَلِ والفِعْلِ والحُلْمِ في قولك عَمِلْتَ عَمَلًا وفَعَلْتَ فِعْلًا وحُلِمْتَ حُلْمًا فَعَمَلًا وفَعْلًا وحُلْمًا مفعولات لهذه الأفعال العامة مشتقة منها وليست بمصادر مؤكدة لأفعالها لأن هذه الأفعال وما كان نحوها من الأحداث العامة الشائعة لا تؤكد بمصدر لأنها في الأفعال بمنزلة شيء وجسم في الأسماء فلا يؤكد لأنه لم يثبت له حقيقة معينة عند المخاطب وإنما يؤكد ما ثبت حقيقة والمخاطب أحوج إلى ذكر المفعول المطلق الذي تقع الفائدة منه إلى تأكيد مثل هذه الأفعال.

قال السهيلي: "ولذلك لم يقولوا صنعت صنعا بفتح الصاد ولا عملت عملا بسكون الميم ولا فعلت فعلا بفتح الفاء استغناء عن المصادر بالمفعولات المطلقة مثل القصص و النعص والصنع مثل الذهن والخبز والفعل مثل الطحن (وهو الشيء المطحون) وكلها بمعنى المفعول لا بمعنى المصدر الذي اشتق منه الفعل"¹⁷

فالسهيلي يرى أن الفعل إذا كان شاملا عامًا كان لا فائدة من التأكيد بالمصدر وإنما مطلوب المخاطب معرفة المفعول المطلق الذي عملت فيه هذه الأفعال وقد رد كل جمع اعتبره النحاة جمعًا لمصدر واعتبره جمعًا لاسم مشتق من الفعل وقال أن الجمع من عادة الأسماء لا المصادر وترك الباب على أصله في المصادر أن لا تجمع ولا تنثنى.

قال: "فلذلك قالوا حُلْمًا ولذلك جمعه على أحلام وحلوم لأن الأسماء هي التي تجمع وتنثنى أما الفعل وما فائدته كفائدة الفعل من المصادر فلا يجمع ولا يثنى وقولهم إنما جمعت الحلوم والأشغال لاختلاف الأنواع بل يقال لهم: "وهل اختلفت الأنواع إلا من حيث كانت بمثابة الأسماء المفعولة؟" ألا ترى أن الشغل على وزن فُعْل كالدُّهْن هو عبارة عما يشغل المرء عنه فهو اسم مشتق من الفعل وليس الفعل مشتقًا منه إنما هو مشتق من الشَّغْل والشَّغْل هو المصدر كما أن الجَعْل كذلك فعلى هذا ليس الأشغال والأحلام بجمع المصدر، وإنما هو جمع اسم والمصدر على الحقيقة لا يجمع، لأن المصادر كلها

جنس واحد من حيث كانت عبارة عن حركة الفاعل والحركة تماثل الحركة ولا تخالفها بذاتها ولولا هاء التأنيث في الحركة ما ساغ جمعها ، فلو نطقت العرب بمصدر حَلِمْتُ الذي استغني عنه بالحلم لما جاز جمعه، لأن اختلاف الأنواع ليس راجعا إليه وإنما هو راجع إلى المفعول المطلق.¹⁸

وعلى هذا الأساس اعتبر قوله تعالى: "لا نريد منكم جزاء و لا شكورا" [سورة الإنسان الآية 9]

يحتمل أن يكون جمعا لشُكِرَ الذي هو مفعول مطلق وهو مختلف الأنواع. وردّ قوله هذا ابن القيم وقال: "أن الصحيح أنه مصدر جاء على صيغة فُعُول ليقابل بناء مقابلة من الكفور و الجحود والنفور وذكر بأنه يبعد كل البعد أن يراد بالكفور جمع الكفر لأنه لا يعهد جمعه في القرآن قط ولا في الاستعمال ، فلا يعرف في التخاطب أكفار وكفور وإنما المعروف الكفور والكفران والكفر مصادر ليس إلا ، فحسن مجيء الشكور على الفُعُول حملُه على مقابلة وهو كثير في اللغة، وردّ أن يكون الشكور جمعا في هذه الآية بالضبط وإن سلمنا بكونه سائغا في سائر اللغة مستدلاً بأن الله تعالى وصفهم بالإخلاص وأنهم إنما قصدوا بإطعام الطعام وجهه ولم يريدوا من المطعمين جزاء ولا شكورا ولا يليق بهذا الموضوع أن يقول: لا نريد منكم أنواعا من الشكر وأصنافا منه بل الأليق بهم وبإخلاصهم أن يقولوا لا نريد منكم شكرا أصلا فينفوا إرادة نفس هذه الماهية منهم وهو أبلغ في قصد الإخلاص من نفي أنواع الشكر"¹⁹

و هكذا ردّ السهيلي كل ما اعتبره القوم جمعا للمصدر من الشُّغْل والحِلْم والحُلْم والسُّقْم والعَمَل والشُّكْر والكُفْر والفِعْل والحُب كما في قول الشاعر:

ثلاثة أحباب فحبّ علاقة و حبّ تِملاق وحبّ هو القتل

واعتبرها مفعولات مطلقة أي أسماء مشتقة من أفعالها اختلفت أنواعها وليست مصادر اشتقت الأفعال منها واستدل بذلك أنها لو كانت مصادر لانقاست كلها على وزن فَعْل ولم يأبه في ذلك إلى قول أهل الصرف من لدن سيبويه إلى أن مصادر الثلاثي قد تخرج عن باب فَعْل إلى فِعْل وفَعْل وفُعْل وليس ما جاء على فِعْل ليس بمصدر بل هو كالطحن والذبح اسما مفعولا وإنما العلم والفكر والقيل والذكر مصادر.

فالعلم جاء بزنة فعل لأنه يكون عبارة عن المعلوم كما تقول "قرأت العلم" وعبارة عن المصدر نفسه الذي أشق منه عَلِمْتُ إلا أن ذلك المصدر مفعول لَعَلِمْتُ لأنه معلوم بنفس العلم لأنك إذا علمت الشيء فقد علمته، وعلمت أنك علمته بعلم واحد، فقد صار العلم معلوماً بنفسه وهناك فعل آخر يتناول المفعول ويتناول نفسه إضافة إلى العلم وهو "الكلام" لأنك تقول للمخاطب: تكلم فيقول: "قد تكلمت" فيكون صادقاً وإن لم ينطق قبل ذلك ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم للأعرابي الذي قال له: "يا ابن عبد المطلب" قال له: "قد أجيبتك"²⁰ وكان قوله "قد أجيبتك" جواباً وخبراً عن الجواب وكذلك إضافة إلى هذين الاثنين القول يتناول مفعوله ونفسه ولذلك قولنا في التلاوة (قل هو الله احد).

وأما الذكر فبمنزلة العلم لأنه نوع منه وأما الفكر فهو ليس باسم عند سيوبه كما مرّ ولذلك منع من جمعه فقال لا يجمع الفكر على أفكار كما مرّ، ولذلك شاع عند الفصحاء قول "بنات أفكارى" ولم يقولوا "أبناء أفكارى" لان بنت الأفكار "فكرة" وهي كذلك لأن أفكار جمع فكرة وابن الأفكار لو صحّ لكان "فكر" ولكنه لم يجمع على أفكار ولا على غيرها.

ولقد وجد السهيلي لكل ما لم يأت على وزن فَعَلْ وُجِعَ مخرجا وتأويلاً.

أما الإشكال فواقع في كون الفَهْم والعَقْل والوَهْم والظَنّ مصادر وليست مما ذكر وقد جمعت فقالوا "أفهام وأوهام وعقول وظنون"، فأجاب عن ذلك بأنها مصادر في أصل وضعها ولكنها قد أجريت مجرى الأسماء حيث صارت عبارة عن صفة لازمة أو عن حاسة ناطقة كالبصر فقال: ألا ترى أنك إذا قلت: "عقلت البعير عقلاً" لم يجز في هذا المصدر الجمع فإذا أردت به المعنى الذي استعير له وهو عقل الإنسان جاز جمعه إذا صار للإنسان كأنه حاسة ناطقة كالبصر، ألا ترى أن البصر حيثما ورد في القرآن مجموع والسمع غير مجموع في أجود الكلام لبقاء السمع على أصله من بناء المصادر الثلاثية ولكن البصر على وزن فَعَلْ كالأسماء و لأنه يراد به الحاسة وقد يجوز الجمع في السمع على ضعف إذا أردت الحاسة ولم تُرد المصدر، كما تجمع الفهم على أفهام ولكن لا يكون ذلك إلا بشرط وهو أن تكون الأفهام والأسماع ونحوها مضافة إلى جمع نحو: أفهام القوم وأسماع الملاء. ولو كان هذا الجمع إنما هو لاختلاف المصادر كما جاز أن تقول: "عرفت أفهام القوم في هذه المسألة وعرفت علومهم" لأن الصفة لا تختلف عن اتحاد مُتَعَلِّقِهَا بل هي مماثلة، وإن اختلفت مَحَالُّهَا فَعِلْمُ زيد وعلم عمرو إذا تعلّقا بشيء

واحد فهما مثلاً وعلم زيد بشيء واحد ما وعلمه شيء آخر مختلفين باختلاف المعلومين، ومن ثَمَّت فالأفهام والعقول لا تجمع لاختلاف أنواعها لأنها قد تجمع حيث لا تختلف، وهي عند الاتفاق أفهام على مفهوم واحد وتجيء مفردة عند اختلافها نحو "فَهُمُ زيد" الحساب والنحو وغيرها فلا يقال فيه عرفت أفهام زيد بالعلوم ولكن تقول فهم زيد بالإفراد مع اختلاف متعلّقه، واختلاف متعلّقه يوجب اختلافه، وإذا ثبت هذا فلم يجمع الفهم على أفهام إلا من حيث كان بمنزلة حاسة ناطقة للإنسان فإذا أضيف إلى أكثرين جمع وإذا أضيف إلى واحد لم يجمع لأنه كالحاسة الواحدة وإن كان في أصله مصدرًا فربّ مصدر أجري مجرى الأسماء كضيف وضيفان وعدل وعدلان وعدول وصيد وصيود.

أما الظن فمصدر لا يثنى ولا يجمع إلا أن تريد به الأمور المظنونة نحو قوله تعالى: "وتظنون بالله الظنونا" [سورة الأحزاب الآية 10] ، أي يظنون أشياء كاذبة والظنون على هذا مفعول مطلق لا عبارة عن الظنّ الذي هو المصدر في الأصل والله أعلم.

3 . اسم الجنس باعتبار العدد:

ينقسم اسم الجنس في رأينا إلى ثلاثة أقسام مفرد واسم جنس إفرادي واسم جنس جمعي فأما المفرد فهو الواحد الذي له جمع بالطريقة المعروفة للجمع نحو: أسد وجبل، وأما اسم الجنس الإفرادي فهو ما يدل على الماهية لا بقيد قلة أو كثرة ، ولا يمكن أن يكون له واحد من لفظه ولا معناه نحو: ماء وتراب وعسل وخلّ.

وأما اسم الجنس الجمعي فهو ما اشتهر بأنه يدل على أكثر من اثنين وفرق بينه وبين واحده إما بالتاء فيه وهذا هو الغالب نحو: تمر وتمرة، بقر وبقرة، وكلم وكلمة، وإما بياء النسب في المفرد نحو: عرب عربي، روم ورومي، وإنما سميناه باسم الجنس الجمعي لشهرته بالدلالة على أكثر من اثنين وهو في الأصل موضوع للماهية سواء كانت مشخصاتها قليلة أو كثيرة، فالقلة والكثرة فيه غير داخلتين في نظر الواضع وعلى هذا يجوز أن يدل على المفرد والاثنين كما سنبينه في الفصل اللاحق الخاص بالجمع ودلالته.

4 . اسم الجنس من حيث التعيين:

ينقسم بهذا الاعتبار إلى قسمين وهما النكرة والمعرفة بـ: "ال" الجنسية .

ويبقى هنا أن نجمل القول في "ال" الجنسية هذه فقد تفرقت أنواعها هي و"ال" العهدية بين الصفحات شتاتاً لا تفصيلاً فنقول إن "أل" الجنسية هي ثلاث أنواع:

* إما أن تكون لاستغراق جميع الأفراد وتعرف بجواز أن يخلفها كل حقيقة كما في قوله تعالى " إن الإنسان لفي خسر إلا الذين آمنوا " [سورة العصر الآية 3] ، فهي مستغرقة كل فرد من أفراد الإنسان.

* وإما أن تكون لاستغراق خصائص الأفراد مبالغة في المدح أو الذم وتعرف بجواز أن يخلفها "كل" مجازاً نحو أنت الرجل علماً أي أنت الكامل في هذه الصفة.

* وإما أن تكون لتعريف الماهية وبيان الحقيقة وتسمى "لام الحقيقة والماهية والطبيعية وهي التي لا تحل "كل" محلها لأنها تكون كما أشرنا لبيان حقيقة الجنس بقطع النظر عما يصدق عليه من أفرادها كقولنا : "الرجل أصبر من المرأة" فحقيقته وطبيعته أنه كذلك " وليس كل رجل كذلك فقد يكون من النساء من تفوق بجلدها وصبرها كثيراً من الرجال، وما سوى هذه اللامات فإما أن تكون لاماً زائدة أو للعهد أو غير ذلك²¹.

و إذا كنّا قد ذكرنا أن اسم الجنس النكرة ، كما أن هذا المعنى يستفاد أيضاً من الاسم المعروف بـ "ال" الجنسية فما الفارق إذن بين هذين النوعين ؟

تتمثل الإجابة في أنّ النكرة تفيد أن الاسم بعض مجهول أو شائع من جملة ، أما المعروف بـ "ال" الجنسية فعلى الرغم من أنه يستفاد منه الشياخ أو البعضية بقرينة فإن المراد منه في الأصل الماهية مجردة.

يقول الرضيّ : " فالفرق بين ذي اللام والمجرد منها أن المجرد لأجل التتوين الذي فيه التكرير يفيد أن ذلك الاسم بعض من جملة فمعنى اشتريت تمراً ولقيت رجلاً شيء من التمر وجماعة من الرجال بخلاف المعروف باللام (نحو، اشتريت التمر لقيت الرجل) فإن المراد به الماهية مجردة عن البعضية (أي الشياخ) لكن البعضية مستفادة من القرينة وهي هنا الشراء واللقاء . فكأنك قلت لقيت هذا الجنس واشتريت هذا

الجنس. وهذا الفرق هو ما عبر عنه ابن هشام بطريقة أخرى حين قال: (لأن ذا الألف واللام يدل على الحقيقة بقيد حضورها في الذهن واسم الجنس النكرة يدل على مطلق الحقيقة لا باعتبار قيد)²².

أما من حيث التقاء النكرة والمعرفة بأل الجنسية في سياق كلام واحد فالأصل فيه أن: " المعرفة إذا أعيدت معرفةً أو نكرةً أو النكرة إذا أعيدت معرفةً كانت الثانية عين الأولى لأن المعرفة مستغرقة للجنس والنكرة متناولة لبعض الجنس وبعض الجنس يكون داخلاً في الجنس كُله لا محالة مقدماً كان أو مؤخراً"²³.

أما النكرة إذا أعيدت نكرة كانت الثانية غير الأولى لأن كل واحدة منهما متناولة للبعض فلا يلزم أن تكون الثانية عين الأولى ولأن النكرة الثانية (وأي نكرة كانت) هي اسم الجنس المطلق الشائع في أمته الذي لا يتقيد من حيث التعيين لو انصرفَتْ إلى الأولى وقلنا أنها هي لتعينت ضرب تعين بأن لا يشاركها غيرها فيه فلا تبقى بهذا التعيين شائعة في الجنس والأمر بخلاف هذا.

قال تعالى " فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا " [سورة الشرح : الآية: 5 - 6] .

قال ابن عباس رضي الله عنهما في هذه الآية " لن يغلب عسر يسرين " ونقل عن ابن مسعود رضي الله عنه عن النبي . صلى الله عليه وسلم . أنه خرج إلى أصحابه ذات يوم فرحاً مستبشراً وهو يضحك ويقول: " لن يغلب عسر يسرين لن يغلب عسر يسرين " . وعنه أيضاً أنه قال عند نزول هذه الآية " والذي نفسي بيده لو كان العسر في جحر لطلبه اليسر حتى يدخل عليه ولن يغلب عسر يسرين " فالناظر في هذه الأحاديث يدرك أن "العسر" أعيد معرفةً باللام فكان الثاني عين الأول كما قدمنا واليسر أعيد منكرًا فكان الثاني غير الأول.

و مثال المعرفة تعاد نكرة فتكون الثانية عين الأولى قول الشاعر:

صفحنا عن بني هذيل وقلنا القوم إخوان عسى الأيام أن يرجعن قومًا كالذي كانوا

ومثال النكرة تعاد معرفة فتكون الثانية عين الأولى أيضا كما أشرنا قبل في قول الله عز وجل "

كما أرسلنا إلى فرعون رسولاً فعصى فرعون الرسول" [سورة المزمل الآية 14 - 15] .

5 . خاتمة :

لقد وقفنا في هذا البحث على كثير من النتائج نذكر أهمّها في هذه الخاتمة:

- النكرة أعمّ وأشمل من اسم الجنس لأنها تضمّ اسم الجنس باعتبار تقاسيمه من حيث الدلالة والعدد والتعيين ، وتضم ما ليس باسم جنس ولكن يعدّ نكرة وذلك مثل تفاحة وتمرّة وطفلة وزيتونة وغيرها مما يصلح أن يكون واحداً لاسم الجنس الجمعي فإن التمرة والنخلة وغيرها من هذا القبيل لا تصلح أن تكون اسم جنس لما تُحلى بالألف واللام وإنما اللّام فيها ينصرف مدلولها إلى التمرة الواحدة المعرفة من القبيل الذي هو اسم الجنس وهو التمر والنخيل والطفل والزيتون ما لم تكن اللّام فيه للعهد.

- أسماء الأجناس الدالّة على الأعيان كالفرس، والإنسان والأسد ، والدرهم ، والطعام، والدم ، والطفل ، منها ما يصح أن يقع موقع المنكور منها ، ومنها ما لا يصح والعبرة في ذلك بقابلية شمول الأنواع وتأثير القرائن اللفظية والذهنية ، فلا يصح أن يقع "كل الرجل" مكان "كل رجل" وكذا : الفرس والإنسان والأسد لأنّ اللّام ليست لاستغراق وشمول أفراد الأجناس وإنما هي مستغرقة لخصائص أفراد الأجناس، ولذلك لا مناص من إردافها بمميز ليتضح ما استغرقت من خصائص الأفراد كقولك: "زيد كل الرجل علماً" أي الكامل في هذه الصفة بمعنى أنّه اجتمع فيه كل ما تفرق في غيره من حيث كماله في العلم .

- متى أردنا التعريف في قولنا " كل رجل " و " كل إنسان " لم يكن هناك بدّ من المأل إلى الجمع المحلّى باللّام المفيدة لاستغراق الأفراد وشمولها ، وهو قولنا: "كل الرجال" و "كل الناس فامتنع في : " كل رجل " و " كل إنسان " " كل الرجل " و " كل الإنسان " ، ولم يمتنع في " كل الطعام " في قوله تعالى : " كل الطعام كان حلاً لبني إسرائيل " [سورة آل عمران الآية 93] استغراق اللّام وشمولها للأنواع ؟. لأن الطعام في شموله لأنواع كالناس في شموله لأنواع .

- الألف واللّام الموصولية في اسم الفاعل والمفعول تأتي بمعنى "الذي" و "التي" و حكمهما إذا لم يقتربا بما يخصصهما بواحد بعينه حكم "من" و "ما" في استغراق جميع الجنس فصح أن يستعاض عن اسم الفاعل والمفعول "بمن" والفعل بعدها ، ومن ثمة كان قوله تعالى:

« السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما » بمثابة قوله لو قال : "من سرق فاقطعوا يده" وكذا في سورة النور: من زنى فاجلدوه ثمانين جلدة ، ولا يخفى على أحد عموم وشمول "من" في هذا الموضع واستغراقها لكل سارق وزان إلا ما استثناه الشرع.

- الأصل في المصدر ألا يجمع لأنه يكون مبهما غير محدد النوع والماهية والكمية ويساوي - من تمت - معنى فعله من غير زيادة ولا نقصان ، وإنما يذكر لمجرد التأكيد نحو: "قمت قياما" ، و "ضربت اللص ضرباً" ومن ثمة لا يجوز تثنيته ولا جمعه لأن المؤكد بمنزلة تكرير الفعل .

6. قائمة المراجع:

- ¹ - وعلى هذا جعل حدّ النكرة كما جاء في الفوائد الضيائية والقول من المتن لابن الحاجب : "النكرة هي ما وضع لشيء لا بعينه" وجاء قول الشارح : "الجامي" : أي لا باعتبار ذاته المعينة المعلومة المعهودة من حيث هو كذلك. الفوائد الضيائية (155/1).
- ² - عبد السلام السيد حامد - (2002) الشكل والدلالة دراسة نحوية للفظ والمعنى - مصر - دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ص191.
- ³ - ينظر : محمد أحمد فحلة - (1999) - التعريف والتذكير بين الدلالة والشكل - القاهرة - مصر - مكتبة الزهراء الشرق - ص121.
- ⁴ - هذا لا يعني أن رجل وإنسان لا تدخلها اللام لاستغراق الأفراد بل تدخلهما لام الاستغراق ما لم تكن لمعهود ذهني أولفظي وما لم تكن لاستغراق خصائص الأفراد كما بيّنا فقولنا "خلق الرجل ليكون قيماً على زوجته" وقوله تعالى : "خلق الإنسان ضعيفاً" فهي هنا لاستغراق وشمول جميع أفراد الرجل والإنسان.
- ⁵ - المرزوقي أبو علي ابن محمد - أمالي المرزوقي - تحقيق الدكتور وائل الجبوري - دار الغرب الإسلامي - ص 193.
- ⁶ - السهيلي عبد الرحمان أبو القاسم - الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام - تح : عبد الرحمن الوكيل - دار النصر للطباعة - أحمد حميدي شعبان (481/6) .
- ⁷ - السهيلي . الروض الأنف في شرح السيرة النبوية . مصدر سابق (482/6).
- ⁸ - البخاري علاء الدين عبد العزيز بن أحمد . (1418 هـ 1997 م) - كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي . وضّح حواشيه عبد الله محمود محمد عمار . بيروت . لبنان - دار الكتب العلمية . ط 1 : (21/2)
- ⁹ - ولهذا السبب لا يثنى ولا يجمع وإنما تلحقه علامات الفاعلين من مثنى وجمع ولكونه مشتقا من المصدر على الراجح من الأقوال ، والمصدر اسم جنس مفرد بلفظه جمع بمعناه لا تلحقه التثنية والجمع وسن فصل فيه إن شاء الله.
- ¹⁰ - المرزوقي - أمالية . ص 198..

- 11 - عبد العظيم البخاري - كشف الأسرار - (17/2) .
- 12 - حلواني محمد خير - (1918) - المغني الجديد في علم الصرف - بيروت لبنان - دار الشرق العربي - ط1 - ص: 214 .
- 13 - ابن قيم الجوزية أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الدمشقي . (د ت) بدائع الفوائد . تحقيق هاني الحاج . مصر - المكتبة التوفيقية . من (266/1) .
- 14 - ابن القيم - بدائع الفوائد (273/1) .
- 15 - سيويه - (1999) الكتاب - طبعة : دار الكتب العلمية - تعليق إميل يعقوب - ط1 . (95/4) .
- 16 - قال أبو حيان ناقلا قوله عن جمهور النحاة: " والمصدر إن لم يقد زيادة على معنى عامله فهو مجرد التوكيد وهو المبهم وإن افاد فهو المختص والمعدود من قسم المختص فلا يكون قسيما له . انظر ارتشاف الضرب (202/2)
- 17 - ابن قيم الجوزية - بدائع الفوائد (265/1) .
- 18 - ابن قيم الجوزية . بدائع الفوائد - مرجع سابق (266/1)
- 19 - ينظر: ابن قيم الجوزية . بدائع الفوائد (267/1)
- 20 - ابن قيم الجوزية - بدائع الفوائد (267/1) .
- 21 - ينظر: عبد السلام السيد حامد - الشكل والدلالة دراسة نحوية للفظ والمعنى - ص 194 .
- 22 - ينظر: الغلاييني مصطفى - جامع الدروس العربية . ص 111 .
- 23 - عبد العظيم البخاري - كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي - مصدر سابق (25/2) .